

نحو اقتصاد نسوي-تقاطعي

يعاني الإقتصاد العالمي من حالة عدم يقين لم يشهد عالمنا الحديث لها مثيلاً نتيجة انتشار جائحة وباء الكورونا (كوفيد-19). وقد وصف الكثيرون الإقتصاد العالمي الحالي على أنه "إغلاق" عالمي و/أو "غيوبوة مستحثة"، خاصة مع ارتفاع نسب البطالة في كل مكان في العالم تقريباً، إذ أظهرت الدراسات البحثية التي نشرت مؤخراً أن الآثار السلبية للوباء أصعب على النساء منها على الرجال. فلو أخذنا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثلاً على ذلك، نجد أن الواقع يعكس هذا الأمر، حيث يُفترض أن تقوم النساء بأغلب أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، فيما يبقى أجر النساء العاملات في سوق الإقتصاد الرسمي متدنياً إلى درجات خطيرة.



تعريف الإقتصاد

يعود أصل كلمة "الإقتصاد" إلى المصطلح اليوناني القديم "oikonomia" "اويكونوميا"، ومعناه "إدارة الأسرة". بالمفهوم التقليدي-الكلاسيكي يُقسم الإقتصاد إلى نوعين: الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي. يهتم النوع الأول بدراسة الأفراد الذين يعملون في أسواق محدّدة، بينما يتناول الثاني سلوكيات العمليّة الإقتصادية على نحو كامل، ويضمّ كنتيجة لذلك تصميم السلع والخدمات بالإضافة إلى رأس المال والعمالة البشرية وإنتاجها وتوزيعها واستهلاكها. وبذلك يمكننا تعريف الإقتصاد على أنه "دراسة الطرق التي يُوظف بها المجتمع موارده النادرة وكيفية توزيعها والتعامل مع استخداماتها البديلة". وبالرغم من ذلك نرى أن مقارنة التركيز بشكل أساسي على الإقتصاد والسلع المدفوعة، فشلت في التعويض على مقدمات الخدمات الرعائية، وهنّ بمعظمهن نساء. فيما يُعتبر عمل الرعاية غير مدفوع الأجر أحد جوانب الإقتصاد التي لا تزال خفيّة ولا تؤخذ بتاتاً في الاعتبار، ظهرت الحاجة إلى إيجاد نهج أكثر شموليّة للمفهوم الإقتصادي.

الإقتصاد النسوي

اكتسب الإقتصاد النسوي مكانة بارزة في البحث العلمي خلال أواخر ثمانينات القرن العشرين، عبر الإعتماد على النوع الإجتماعي كجزء مكمل لأدوات بحث منهجيّة وشموليّة. وللنهج النسوي في مقارنة الأعمال والسياسة هدفان: أحدهما جعل الإقتصاد في خدمة مصلحة المجتمع بأسره. والثاني هو إرساء أسس العدالة الإجتماعية عبر النضال من أجل المساواة وضدّ التمييز والقوالب النمطيّة. غالباً ما يتمّ تصوير النساء على أنهن مجرد مقدمات للرعاية ضمن الأسرة، فيما يظهر الرجال بصورة المعيلين الأساسيين للعائلة، كما يصور عملهم على أنه الوحيد الذي يندرج ضمن النشاط الاقتصادي. مع العلم أن أعمال الرعاية هي جزء حيوي من اقتصاد ناجح. وبالتالي من الضروري أن يكون النهج شمولياً يُقدر كلاهما لنؤكد أن الإقتصاد النسوي يبغي الربح ولكنه يسعى نحو تحقيق القيم، مع التأكيد على السلع والصفقات، والاعتراف بكافة أنواع الأعمال، سواء كانت مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة. بالإضافة إلى ما ينتج عن مساهمة جميع المشاركات والمشاركين في الإقتصاد بغض النظر عن نوعهم الإجتماعي أو طبقتهم أو عرقهم أو عمرهم أو توجههم الجنسيّ أو اللغوي أو كونهم من ذوي الإعاقة.

الفروق الأساسية بين الإقتصاد النسوي والإقتصاد التقليدي

النسوي

التقليدي

تقدير قيمة كل الأعمال، بما في ذلك أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر سواء قام بها الرجل أو المرأة في الأسرة.	يتمحور حول دوافع المصلحة الذاتية لتقديم السلع والخدمات ويقيس فقط "العمل بالأجر" ضمن إجمالي الناتج المحلي، ويفشل في احتساب المساهمة التي تنتج عن العمل غير مدفوع الأجر.
من وجهة نظر سياسية، الإقتصاد النسوي هو اقتصاد مبني على الشمولية ويرتكز على الاحتياجات ويهدف إلى تحقيق الإنتاج ضمن مجتمع متساوٍ بين الجنسين.	يعتمد الإقتصاد التقليدي حياة الرجال معياراً للاقتصاد، ويبني معظم المفاهيم حول "الرجل الاقتصادي"، مع تجاهل تجربة المرأة والمساواة بين الجنسين.
يُضَيء على العلاقة المترابطة التي تؤثر على كيفية عمل الإقتصاد: لا يعتمد الإقتصاد على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات فحسب، بل على التعاون والرعاية.	إقتصاد يبتهج بالمال والإنتاج والآليات الصناعية والرجال.
هو نموذج إقتصادي يقرّ بالتقاطعية وكلّ تعقيدات الحياة البشرية كما يقرّ بمصلحة أفراد الأسرة الواحدة.	لا يعترف بالأنشطة الإقتصادية خارج السوق وقيم الفائدة وعملية صنع القرار في الإقتصاد بناءً على معادلة رياضية-كمية.

حقائق وأرقام

- **يتوقع** الباحثون والباحثون كما الإقتصاديات والإقتصاديون أن التأثير العالمي لجائحة وباء الكورونا (كوفيد-19)، سيزيد هوة عدم المساواة بين الجنسين وسيؤثر سلباً على النساء والفتيات أكثر من الرجال والفتيان نتيجة لذلك.
- **حسب** أرقام منظمة العمل الدولية، تبلغ نسبة مشاركة النساء ضمن القوى العاملة في المنطقة العربية نحو 19.4 في المئة وهي منخفضة للغاية إذا ما تمّ مقارنتها مع المعدل العالمي الذي يبلغ 48 في المئة.
- **تبلغ** نسبة مشاركة الرجال ضمن القوى العاملة في المنطقة العربية نحو 77 بالمئة، وهو أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ 75 في المئة (المصدر: منظمة العمل الدولية).
- **تؤكّد** منظمة العمل الدولية أن النساء في المنطقة العربية يعملن لوقت أطول بنسبة 4.7 مرات من وقت الرجال وذلك خلال تأدية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأعمال المنزلية. ويُعد هذا من بين أعلى المعدلات في العالم .
- **خلال** جائحة وباء الكورونا (كوفيد-19) وجد العاملون في مجال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة في المنطقة العربية، ومعظمهم من النساء، أنفسهم في أوضاع إقتصادية سيئة للغاية. هذا هو لسان حال عاملات المنازل المهاجرات اللواتي يتعرضن للكثير من الإنتهاكات الوظيفية في ظلّ نظام الكفالة القمعي وعدم تقييم عملهن وتقديره بشكل مناسب.
- **تظهر** الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية أن الإستثمار في اقتصاد الرعاية سيؤدي إلى خلق فرص عمل في قطاعات متعددة. كما تشير التقديرات إلى أن زيادة الإستثمار في خدمات الرعاية سينتج 120 مليون وظيفة إضافية ضمن اقتصاد الرعاية و149 مليون وظيفة غير مباشرة في القطاعات غير المتعلقة بالرعاية وذلك مع حلول العام 2030.
- **تتضمن** صيغة "إطار عمل الرعاية اللائقة" أو ما يعرف بـ "5R" توصيات السياسة العامة لمنظمة العمل الدولية، وهي تتألف من خمس نقاط: الإعتراف والتخفيف وإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر كما المكافأة والتمثيل المناسب للعاملات كما العاملين في مجال الرعاية. هذا الإطار لا يضمن العمل العادل واللائق للجميع فحسب، بل يجذب أيضاً المزيد من العمال نساءً ورجالاً للعمل في قطاع الرعاية.